PROVISIONAL
A/39/PV.56
14 November 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر عرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد لوساكا	(زامبيا)
ثم:	السيد سلام (نائب الرئيس)	(اليمن)
ثم:	السيد لوساكا (الرئيس)	(زامبيا)

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين [٢٤] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/379)

(ب) مشروع قرار (A/39/L.13)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ .

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين :

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/379)

(ب) مشروع قرار (A/39/L.13)

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : ان البند المطروح أمام الجمعية العامة لا تنحصر آثاره في قصف المفاعل الواقع في ضواحي بغداد يوم ٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، انما تمتد آثاره على الأمدين القريب والبعيد ، على قدرات العالم الثالث في تحقيق أغراضه التنموية والتقنية من خلال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية . ان دول العالم الثالث تتمتع بحق ثابت في الدخول في العصر النووى للاستفادة من الذرة كمصدر للطاقة وللبحث العلمي وغيرهما من الاستعمالات السلمية . لذا فان اطار البحث ، كما يدل على ذلك عنوان البند ، يتصل بمصالح كل دولة نامية ، كما يتصل أيضا بالمسؤوليات الملقاة على كافة الأطراف في اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية . وهي اتفاقية تقوم على مبدأ نقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ، مقابل التزام الدول غير النووية بعدم حيازة الاسلحة النووية .

ومما لاشك فيه ، أن العدوان الاسرائيلي على المفاعل أثار مخاوف حقيقية في أكثر الدول النامية من احتمال وقوع اعتداءات على منشآتها النووية ، وهي تحلل وضعها من خلال ما فعلته اسرائيل ، ومن خلال تهديدات حكومتي تل أبيب وبريتوريا ضد الدول العربية والافريقية اذا شرعت في تنفيذ مشاريع نووية لأغراض سلمية .

Digitized by UNOG Library

ان هذا الوضع أدى في الواقع الى زعزعة الثقة بنظام حظر انتشار الأسلحة النووية ، لاسيما وأن هذا النظام المتجسد في اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ، لا يوفر ضمانات لحماية الدول غير النووية من أى هجوم عسكرى نووى ، أو غير نووى ، عليها وعلى منشآتها المخصصة لأغراض سلمية .

واذا أرادت الجمعية العامة أن تعالج الموضوع بشكل فعال ، فعليها أن تأخذ الامور التالية بعين الاعتبار :

أولا ، ان التهديد الاسرائيلي بارتكاب عدوان مماثل على منشآت مماثلة في أية دولة نامية ، هو أمر قائم .

ثانيا ، ان اسرائيل لم تنضم الى اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ، وذلك لانها تترك لنفسها حرية انتاج الاسلحة النووية . وتدل المعلومات المنشورة بأن لدى اسرائيل قدرات نووية عسكرية . ومع ذلك ، فان بعض الدول ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، تتعامل مع اسرائيل على أنها دولة لا تملك قدرات نووية عسكرية .

ثالثا ، ان اسرائيل تكدس قدرات نووية عسكرية ، وفي نفس الوقت تستفيد من مساعدات امريكية لبناء مشاريع نووية تكمل مشاريعها النووية العسكرية ، لاسيما مفاعل ديمونا .

رابعا ، ان ما ينطبق على اسرائيل ينطبق الى حد بعيد على جنوب افريقيا التي قامت ، بالتعاون مع اسرائيل ، بتفجير نووى ، وهو أمر معروف عالميا . فالتعاون النووى بين الكيان العنصرى في تل أبيب والكيان العنصرى في بريتوريا يتوسع في كل المجالات ، ولاسيما في المجال النووى . وهذا ما يعطي جنوب افريقيا واسرائيل القدرات لتدمير المنشآت النووية السلمية في مناطق واسعة من العالم ، تقع ما بين آسيا الغربية وافريقيا الشمالية من جهة ، والقارة الافريقية ككل من جهة أخرى .

خامسا ، ان الدول النامية تتمتع بحق غير قابل للتصرف في اكتساب التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية . فكل عمل عسكرى أو سياسي أو اقتصادى يهدّد هذا الحق بانما هو خطوة أولى نحو تدمير نظام منع انتشار الأسلحة النووية القائم على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

ومن خلال هذه المفاهيم ، فان على الجمعية العامة ، وكذلك على مجلس الأمن ، أن يعملا مرة أخرى على ترسيخ حق الدول النامية في التزود بالتكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة والبحث العلمي السلميين ، ضمن أطر ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

من المعروف ان اسرائيل وجنوب افريقيا ، رغم قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، تصعدان سياسات القوة والعدوان لتدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول النامية التي تدافع عن شعوبها واوطانها واستقلالها وسيادتها ووحدة ترابها الوطني .

ان ما أتاح لاسرائيل ان تزيد من تهديداتها بقصف المنشآت النووية السلمية يعود الى خطيئة اساسية ارتكبت منذ البداية في معالجة مجلس الامن لموضوع العدوان الاسرائيلي على المفاعل فقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ المتخذ بالاجماع، اكتفى بالادانة، ولم يتمكن المجلس في ذلك الوقت من اتخاذ تدابير بحق اسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق . ويعود هذا الخلل في مواجهة وضع يهدد كل البلدان النامية ، سواء الاطراف أو غير الاطراف في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، الى الضغوط الامريكية ، والتهديد باستعمال الفيتو ضد اى قرار جدى لردع اسرائيل ومنعها من التمادى في مثل هذه الأعمال العدوانية . وقد ساعدت الولايات المتحدة الامريكية اسرائيل على الافلات من العقوبات التي كان من المفروض والمتوقع ان يفرضها المجلس عليها ، كما خرقت واشنطون قانونها الداخلي الذى يقضي بعدم السماح باستعمال السلاح الامريكي الا للدفاع عن النفس ، فسكتت عن استعمال الطائرات الامريكية في عملية عدوانية . ولذا فان اسرائيل فسرت من خلال عقليتها المشوهة ، انه بامكانها قصف اهداف تعتبر انها تزيد من قدرات البلدان العربية الاقتصادية ، والتقنية ، والثقافية ، وذلك انطلاقا من نظرية اسرائيل العنصرية القائمة على ضرورة ابقاء الشعب العربي غير قادر على اللحاق بركب التقدم ، لاسيما في الميدان التقني . فالنظرية الاسرائيلية تقول بأن ضعف العرب هو قوة لاسرائيل ، وان اضعاف العرب هو تقوية لاسرائيل ، وتقدم العرب هو تأخر لاسرائيل . فطالما هذا هو منطق اسرائيل - وهو منطق استعمارى عنصرى - فان اسرائيل بحكم ضعف الرد الدولي على عدوانها ، قد

Digitized by UNOG Library

صعدت من عمليات تدمير المنشآت والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية . ومن أحدث عملياتها التخريبية التدمير الشامل للبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والزراعية في جنوب لبنان أثناء الغزو ، وبعد توقف العمليات العسكرية ، واستعمالها خلال الغزو للأسلحة الممنوعة دوليا خلال هذه الحرب العدوانية المجرمة .

Digitized by UNOG Library

ان العقلية الارهابية التي تميزت بها العصابات الصهيونية في فترة الانتداب، الذى حمى الصهيونية ، انتقلت الى (الدولة الصهيونية) التي تبنت ارهاب الدولة كسياسة رسمية لها ضد العرب . وما الممارسات الاسرائيلية داخل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ الا دليلا بأن الارهاب الاسرائيلي غاية بقدر ما هو وسيلة . لذا فان قصف المفاعل العراقي ليس سوى حلقة في سلسلة ارهاب الدولة لتحقيق هدف أساسي ، ألا وهو انذار باقي العرب بانه محظور عليهم تحقيق تقدم في مجال التقنية الحديثة الضرورية لتنميتهم ، والتي قد تؤثر على التوازن في اى مجال ، وهو التوازن الذى يجب ـ بمفهوم اسرائيل وحلفائها ـ ان يبقى دوما لصالح المغتصب الاسرائيلي .

ومما يؤسف له ان واشنطون قد شجعت اسرائيل على المضي في ممارسة سياسة ارهاب الدولة بالنسبة للموضوع الذى نحن بصدده والذى لا يمكن ان نفصله عن ممارسات اسرائيل الاخرى طالما ان هدفها واحد ، وهو منع العرب من التقدم في اى ميدان وذلك عن طريق شن الحرب عليهم وتدمير مرافقهم واحتلال اراضيهم وتهجير شعبهم ويكفي أن نورد بعض ردود الفعل الأمريكية بعد قصف المفاعل العراقي في حزيران/يونيه ١٩٨١ .

قال اليكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكية السابق في ادارة ريغان تعليقا على العدوان الاسرائيلي على المفاعل ، في مذكراته بعنوان:

(تكلم بالانكليزية)

" توضيح ـ الواقعية وريغان والسياسة الخارجية " :

" بيد أن مشاعرى كانت مختلطة . فالارتياب في ان العراق كان ينوى انتاج أسلحة نووية لم يكن باى معيار ارتيابا غير واقعي . وفي هذا السياق ، يكون اقدام بيغن على تدمير المصنع الذى كان يمكن ان تنتج فيه تلك الأسلحة أمرا مفهوما ، وقد يصبح حكم التاريخ عليه أقل قسوة من حكم الرأى العام اليوم ".

Digitized by UNOG Library

(وواصل كلمته بالعربية) :

أما الرئيس ريغان فقد أعلن في واشنطون ، وانا أنقل هنا نص ما قالته اذاعة اسرائيل يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ :

(تكلم بالانكليزية) :

" اعلن الرئيس ريغان في واشنطون ان اسرائيل كان لديها ما يبرّر قلقها بشأن المفاعل النووى العراقي الذى دمّرته طائراتها . وقال ان اسرائيل لابد اعتقدت حقيقة ان هجومها على المفاعل العراقي كان عملا دفاعيا . وأضاف الرئيس قائلا في البيان الذى أدلى به في أول مؤتمر صحفي عقده عقب محاولة اغتياله في شهر اذار/مارس الماضي ان المرء ينبغي أن يعترف أن اسرائيل لها الحق فيما ساورها من قلق نظرا لسجل العراق ".

(واصل كلمته بالعربية) :

أما أرثور غولد برغ ، المندوب الدائم السابق للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة والذى كان قاضيا بالمحكمة العليا للولايات المتحدة ، فقد قال في ١٧ حزيران/يونيه وأنا انقل هنا نص ما قالته اذاعة اسرائيل :

(تكلم بالانكليزية) :

" أعلن ارثر غولد برغ مندوب الولايات المتحدة السابق لدى الامم المتحدة والقاضي السابق بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة ان اسرائيل لها كامل الحق في ضرب المفاعل النووى العراقي ، وفقا للقانون الدولي".

(واصل كلمته بالعربية) :

ان هذه الكلمات ان دلت على شيء فانما تدل على مقدار اهتمام المسؤولين الامريكيين بتبرير عمل اسرائيل ، وهو عمل أدانوه في مجلس الأمن ، لامتصاص الغضبة الدولية ، ولكن باركوه خارج المجلس لأنه يتفق مع مصلحتهم ومصلحة الصهيونية العالمية .

Digitized by UNOG Library

ان اسرائيل لم تلتزم لا بقرار مجلس الامن ٤٧٨ (١٩٨١) ولا بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، ان هذه القرارات تفترض ان تضع اسرائيل منشآتها النووية كافة دون استثناء تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولكنها لم تفعل ذلك لانها مصممة على عدم الاعتراف بأن مفاعل ديمونا مخصص لانتاج الاسلحة النووية . ويلاحظ من العودة الى الرسالة الاسرائيلية المعممة في الوثيقة (A/39/349) ان اسرائيل لم تستجب للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة للدورة ٣٨ حول نفس البند ، والتي تطالب اسرائيل بان تسحب على الفور تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق وفي غيره من البلدان ، انما اكتفت بالكلام عن انه ليس لدى اسرائيل أيه " نية " لمهاجمة المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية في أى مكان . ان استعمال عبارة " نية " أو " سياسات " لا تفي بالغرض ، بل هي بعيدة كل البعد عن مفهوم " سحب التهديد " . كما أن الجواب يترك لاسرائيل وحدها تقدير طبيعة المفاعلات القابلة للقصف أو غير القابلة لذلك ، حسب اهوائها . اضافة الى كل ذلك فان اسرائيل ترفض حتى هذه الساعة ابرام اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية مما يدل على أن سياساتها ونواياها تقوم على السير قدما في تطوير ترسانتها النووية بكل الوسائل . ومن هذه الوسائل سرقة الوقود النووى من بعض المصادر الاوروبية ومن الولايات المتحدة الامريكية وتحويل هذا الوقود الى المفاعلات الاسرائيلية .

Digitized by UNOG Library

وأخيرا فان اسرائيل ما لم تبرم اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ، وتضع جميع منشآتها النووية من أية طبيعة كانت ، وفي أى مكان وجدت ، تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فان التهديد الاسرائيلي النووى قائم وحقيقي مع كل ما يرافق ذلك من نتائج خطيرة على دول وشعوب المنطقة ، وبالتالى على الأمن والسلم الدوليين . لذا فاننا نرى بأن الجمعية العامة ملزمة بلفت نظر مجلس الأمن من جديد ليتخذ التدابير اللازمة وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق لردع اسرائيل عن تكرار اعتداءاتها على المرافق النووية في أى مكان من العالم . واضافة الى كل ذلك ، على مجلس الامن اتخاذ التدابير العملية والمؤسسية لتجريد كل من اسرائيل وجنوب افريقيا من قدراتهما النووية وفرض الرقابة الدولية الصارمة عليهما في كل ميدان لمنع النظامين العنصريين من ارتكاب جريمة ابادة العنصر ضد العرب والافارقة . واننا على قناعة بأنه ما لم تتخذ ضد اسرائيل وجنوب افريقيا التدابير القسرية في الميدان النووى ، فان العالم بأسره سيجد نفسه رهينة الابتزاز النووى من قبل هذين النظامين المتحالفين مع الامبريالية . ثم ان التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل قد سخر فعلا الترسانة العسكرية الامريكية بكل انواعها لخدمة اطماع اسرائيل وسياساتها العدوانية التوسعية . ومما لا شك فيه أن هذا التحالف الذى ما فتئ يتوسع ليشمل كل الميادين انما يدعم مد السيطرة والهيمنة الامريكية ـ الاسرائيلية على منطقة الشرق الاوسط ، وهي أهم مناطق العالم من الناحية الاستراتيجية والجغرافية والاقتصادية ، خالقا أوضاعا تهدد الامن والسلام الدوليين تهديدا ليس له مثيل في التاريخ المعاصر . ولذا فان على الامم المتحدة ، بحكم المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي أن تقوم اليوم قبل الغد بمواجهة الوضع بكل مسؤولية لتوفر على العالم نشوء أوضاع ليس من السهل تقييم نتائجها الكاملة الا انها نتائج مأساوية تتصل بمصالح وامن وسلام جميع بلدان العالم.

السيد اوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ارغمت الجمعية العامة ، مرة اخرى ، على العودة الى مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية المخصصة للاغراض السلمية وآثاره الخطيرة على السلم والأمن

Digitized by UNOG Library

الدوليين . لقد كانت غارة القرصنة الاسرائيلية مظهرا من المظاهر العديدة لسياسة ارهاب الدولة التي تنتهجها اسرائيل ضد البلدان العربية المجاورة . وقد وجهت ضربة جديدة لقضية السلام في منطقة الشرق الاوسط ، كانت لها عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين لكن المشكلة لا تتوقف عند هذا الحد . فقد برهنت تل ابيب مرة اخرى على تحديها لجهود الدول في الانتفاع بفوائد الطاقة النووية لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما حاولت اسرائيل ايضا ان تدمر اتفاقا من اهم الاتفاقات الدولية في مجال الحد من الخطر النووي وأعني بذلك معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وهي المعاهدة التي انضم اليها العراق منذ بدء سريانها .

وقد ادان الاتحاد السوفياتي بحزم شأنه في ذلك شأن الكثير من البلدان الاخرى الاعمال الاجرامية التي اقترفتها اسرائيل ضد المفاعل النووي في تموز (اوزيراك) . وكان ذلك أيضا رد فعل المجتمع الدولي . ولسنوات عديدة مضت ظلت القرارات تعتمد في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ومجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرها العام بغية وضع حد للتهديد الاسرائيلي بتوجيه ضربة جديدة للمنشآت النووية في العراق وغيرها من البلدان . الا انه من الواضح انه مازال هناك طريق طويل امامنا قبل أن نشهد التطبيق الكامل لقرارات الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . فاسرائيل لم تقدم بعد تأكيدات مرضية بانها ستتخلى عن تهديدها بتدمير المنشآت النووية في العراق وغيره من البلدان . وهذا يتفق منطقيا والسياسة العامة التي تنتهجها اسرائيل تجاه الدول العربية المجاورة لها ، وهي سياسة ترمي الى التصعيد المتواصل للتوترات في منطقة الشرق الأوسط .

فاسرائيل ظلت لسنوات كثيرة مضت تنتهج سياسة توسعية موجهة ضد الدول العربية وشعوبها ، ومازالت تواصل احتلالها غير المشروع للاراضي العربية التي استولت عليها منذ ١٩٦٧ ، وترفض بكل تعنت اعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ومازالت اعمال تل ابيب البربرية في لبنان حية في اذهاننا ، حيث بذلت محاولة لفرض اتفاق بالقوة مع اسرائيل يكون بمثابة استسلام لاسرائيل . وينبغي التأكيد هنا أن

Digitized by UNOG Library

اسرائيل ما تمكنت من مواصلة انتهاكها لسيادة واستقلال عدد من البلدان العربية، واقدمت على قصف المنشآت العراقية النووية الا لسبب واحد وهو التأييد الشامل الذى تحظى به من جانب الولايات المتحدة التي تشارك اسرائيل مسؤولية الجرائم التي تقترفها اسرائيل بشكل منتظم.

وتتخذ سياسة تل ابيب التوسعية طابعا خطيرا بشكل خاص على ضوء طموحاتها النووية المعروفة. وقد ادينت تلك الطموحات النووية لاسرائيل ادانة متكررة من جانب المجتمع الدولي الذى طالب ومازال يطالب بانضمام اسرائيل الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وان تخضع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤكد رفض اسرائيل الانصياع للنداءات بكل وضوح حقيقة ان الهدف الحقيقي لاسرائيل هو حيازة الاسلحة النووية لبسط سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط. وفي هذا المضمار، يتوجه اهتمامنا الى دراسة مؤسسة كارنيجي قسم المراجع القانونية التابع لكونغرس الولايات المتحدة وهي الدراسة التي نشرت منذ اسبوع فقط. ووفقا لهذه الدراسة، تمتلك اسرائيل بالفعل ٢٠ قنبلة نووية. ومن جهة أخرى، ووفقا للتقديرات المنشورة هذا العام، والصادرة عن المركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية التابع لجامعة جورج تاون في واشنطن ستكون اسرائيل بحلول عام ٢٠٠٠ قد تمكنت، فيما يحتمل، من تكديس حوالي ٦٠ قنبلة نووية. وتدفعنا هذه المعلومات الى التأمل والتفكير في الأمر.

Digitized by UNOG Library

انه من الصعب حتى أن نتصور العواقب التي قد تتمخض عنها هذه الخطط المتسمة بروح المغامرة ، اذا لم توضع لها نهاية. ويعتقد الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي اتخاذ أكثر التدابير الممكنة حسما لكبح جماح طموحات اسرائيل النووية . ويجب على الأمم المتحدة أن تتوصل الى تحقيق تنفيذ قراراتها التي تستهدف الحد من فرص اسرائيل في انتهاج سياسة العدوان والابتزاز ضد الدول العربية .

السيد البوعينين (قطر) : ان العدوان الاسرائيلي الآثم على المفاعل النووي العراقي ليس حدثا عارضا ينتهي الكلام عنه بانقضائه ، وكأن شيئا لم يحدث . ولكنه يمثل في نظر المجتمع الدولي حدثا خطيرا من حيث آثاره ، وما ينطوي عليه . ولابد أن نقف عنده كل سنة ، ويتجدد الكلام عنه سنة بعد أخرى ، الى أن تعاقب اسرائيل على عدوانها الآثم عقابا يردعها عن تكرار مثله ؛ وتكف عن تحديها للمجتمع الدولي بتهديدها بتكرار مثل هذا العمل ضد العراق أو أية دولة أخرى ، تجرؤ في نظرها على اقامة مفاعل نووي ، خدمة لأغراضها التنموية .

لم يكن المفاعل النووي العراقي هدفا عسكريا ، ولم تكن هناك حالة حرب فعلية بين العراق واسرائيل . ولكن اسرائيل تجاهلت كل هذا ، وقامت بغارتها الجوية المدمرة ضد المفاعل النووي معتبرة اياه هدفا عسكريا خالصا ، متذرعة بحجة واهية ، ان هناك حالة حرب معلنة بينها وبين العراق . وليست هذه هي المرة الاولى ، ولن تكون المرة الأخيرة ، التي تتيح فيها اسرائيل لنفسها حق اصطناع الدوافع ، واختلاق الاعذار . . لقد أعطت لنفسها حق دمغ المفاعل النووي العراقي بأنه معد بقصد صنع قنبلة ذرية على النقيض من شهادة المؤسسات الدولية المتخصصة . فهذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قام خبراؤها بالتفتيش على المفاعلات النووية العراقية ، قد أصدرت ورقة معلومات أساسية عن هذا الموضوع بعنوان " الضمانات والمركز النووي العراقي " ، شهدت فيها الوكالة على نحو قاطع أنها لم تجد انتهاكا لاتفاقات الضمانات .

اننا بازاء وضع شاذ . . العراق يقيم مركزه النووي لاستغلال الطاقة النووية في أغراض التنمية ، ويدخل طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، ويخضع منشآته النووية للتفتيش

Digitized by UNOG Library

الدولي المتخصص لتحقيق الضمانات المطلوبة ؛ وفي المقابل هناك اسرائيل تقوم بانشاء المفاعلات النووية ، ولا تدخل طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، وترفض أن تخضع منشآتها النووية للتفتيش الدولي . وهناك الكثير من الشواهد القاطعة على امتلاكها للأسلحة الذرية ، وليس هناك من دليل أو شبه دليل على أن العراق يملك أو ينوى أن يملك أو يصنع سلاحا نوويا . . ومع ذلك فاسرائيل هي التي تشن الهجوم على المفاعلات النووية العراقية وتهدد بتكرار مثل هذا الهجوم في المستقبل .

هذا هو الوضع الشاذ ، ولا تخلقه الا دولة شاذة مثل اسرائيل ، التي لا تفتأ تقدم الدليل بعد الدليل ، بأعمالها العدوانية وتهديداتها السافرة ، على شذوذها وخروجها على كل عرف وقانون .

ان وفد بلادى مع الاجماع الدولي الذى يتجدد كل سنة بأن الغارة الاسرائيلية الهمجية على المركز النووى العراقي سابقة دولية من الصعب التكهن بنتائجها الخطرة . . وبتكليف خاص من السكرتير العام ، قام ستة خبراء ينتمون الى دول مختلفة ، من بينها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والهند ، باعداد دراسة عن الغارة الاسرائيلية وآثارها . وقد أكدت هذه الدراسة أن المنشآت المغار عليها كانت جزءا من جهود العراق لتحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ؛ ولقد أدت هذه الغارة ، الى جانب الخسائر في الأرواح والخسائر المادية الجسيمة ، الى توقف البرامج العلمية للعراق في مجال الطاقة النووية لخمس سنوات على الأقل . .

وتضيف الدراسة ، وانني أقتبس . . " ان الهجوم الاسرائيلي كان ضارا بأهداف الأمم المتحدة ، وأهداف المجتمع الدولي المتعلقة بنزع السلاح " . . انتهى الاقتباس .

ان وفد بلادى يؤكد كل ما جاء في هذه الدراسة ويؤيده ، وان كنا نضيف ان الآثار المترتبة على الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقي تتجاوز ما جاء في هذه الدراسة ، وان كان من الصعب كما ذكرنا ـ التكهن بكل النتائج الخطرة ـ لهذا الهجوم الا أنها تكتفي بالاشارة الى بعض هذه الآثار ، لما ينطوى عليه من دلالات خطيرة ؛

أولا : انه انتهاج للحق غير القابل للتصرف لكل شعب في السير على طريق التقدم الاقتصادى والتكنولوجي ، فهو بالتالي انتهاك لروح ونص ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

Digitized by UNOG Library

ثانيا : انه ينقض أهداف تعزيز التعاون بين الدول ، وخاصة في المجالين العلمي والاقتصادي .

ثالثا : انه يضيف عاملا جديدا الى عوامل عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، ويعرقل الجهود الرامية الى حل مشكلة الشرق الأوسط حلا سلميا عادلا .

رابعا : انه يعرض للخطر دور وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الوسائط الدولية التي تهدف الى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، والتي تهدف - في نفس الوقت - الى توفير الضمانات ضد انتشار الاسلحة النووية .

خامسا : انه قد يشجع دولا أخرى غير اسرائيل أن تسلك مسلكها تجاه الانشطة النووية السلمية لاية دولة أخرى لسبب أو لآخر .

سادسا : ان هذا العدوان يضر بقضية نزع السلاح التي تقوم على مبدأ منع استخدام القوة .

هذا بالاضافة ، كما ذكرت الدراسة المشار اليها ، انه يمكن أن يكون لتدمير المفاعل النووى آثار اشعاعية خطيرة لا في البلد المقام فيه فقط ولكن في البلدان المجاورة أيضا .

أما التهديد بتكرار الهجوم ، فهو تحذير واضح وصريح لاية دولة عربية أو غير عربية تسعى لاستخدام الطاقة النووية في أغراض التنمية ، ويمكن أن تدخل هذه الدول ، عربية أو غير عربية ، فيما يمكن أن تعتبره اسرائيل " مجالها الحيوى " .

هذا شيء من أشياء عن الآثار المترتبة على العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقي ، والدلالات الخطيرة التي ينطوى عليها كما ينطوى عليها التهديد بتكرار مثل هذا العمل الهمجي . والسؤال الآن ما هو موقف المجتمع الدولي ازاء هذا العمل ؟

Digitized by UNOG Library

كان هذا العدوان تحديا سافرا للمجتمع الدولي ، وقد واجهه المجتمع الدولـي بقرارات واضحة وحاسمة من الجمعية العامة ومن مجلس الأمن والوكالات الدولية المتخصصـة الى جانب ردود الفعل لدول العالم بدون استثناء بما في ذلك الدول التي لا تزال تسمح لنفسها بأن يربطها باسرائيل علاقات صداقة أو علاقات دبلوماسية طبيعية ، كان رد الفعل الطبيعي لهذه الدول الاستنكار والادانة والتحذير من نتائجه الخطيرة .

كان هذا هو الموقف الطبيعي والمتوقع من المنظمات الدولية ، ومن الدول ، فماذا كان موقف اسرائيل ؟ ان اسرائيل لم تكتف بتجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلـس الأمـن واستنكارات الدول بل تحدت هذا كله بتهديدها بتكرار مثل هذا العدوان . أليس هـذا ارهابا دوليا تتضاءل بجانبه الاعمال الارهابية فردية كانت أو جماعية ؟ ان وفد بـــلادى يدين الارهاب بكل أشكاله ، وعلى مختلف مستوياته ، ويدين أكثر الارهاب الذى تمارســه دولة تنتسب ، ظلما ، الى المجتمع الدولي ، واذا كانت الدول تتخذ التدابير لمكافحـــة الارهاب الذى يمارسه أفراد أو جماعات ، فلابد للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الفعالة لمواجهة ارهاب اسرائيل .

ان وفد بلادى يهيب بالجمعية العامة ومجلس الأمن أن يواجها الارهاب الاسرائيلي المتمثل في العدوان والتهديد بتكرار العدوان ، بتدابير أكثر فاعلية بموجب الميثاق ، لوضع حد لهذا الارهاب الدولي المنقطع النظير ، بحيث تكف نهائيا عن الاعمال العدوانيـــة أو التهديد بها .

ان وفد بلادى على يقين من أن فاعلية قرارات الجمعية العامة ومجلـــس الأمـــن لا تتأتى الا اذا شاركت الدول ، كافة الدول ، في الامتثال لها ، والعمل بما جاء فيها . واذا لم تكن هناك دولة واحدة تقر اسرائيل على عدوانها على المفاعل النووى العراقـــي ، أو تلتمس لها العذر ، اذن فعلى كافة الدول ، وخاصة تلك الدول التي تدعم اسرائيـل ، أن ترغم اسرائيل على الانصياع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : أغتنم هذه الفرصة لأن اهنئكم لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، التي أجمعت على انتخابكم ، تقديرا لكم شخصيا ، ولبلدكم الصديق ، ولافريقيا ، القارة الكبيرة التي كافحت وتكافح ضد جميع أنواع الظلم ومختلف أشكال العدوان . لقد رأيناكم في الأسابيع الفائتة ، منذ انتخابكم، وأنتم تديرون أعمال هذه الجمعية العامة بكفاءة عالية وحكمة وفعالية ، تستحقون عليها كل التقدير والشكر .

واذا ذكرنا أنواع الظلم وأشكال العدوان ، يتمثل أمامنا العدوان الصهيوني عام ١٩٨١ على المفاعل النووى العراقي بشكله المستفز ، لأنه يلخص في عمل اجرامي واحد ، نوايا ووسائل وأهداف العمل الاسرائيلي في المنطقة ، بل وخطر المفاهيم الاسرائيلية على المجتمع الدولي كوسيلة في التعامل وكعامل هدام لكيان الاسرة الدولية .

هاجمت اسرائيل المفاعل النووى العراقي ، في قلب العراق الذى أخضع مجهوده النووى لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية منذ عام ١٩٧٠ ، بينما ترفض اسرائيل اخضاع انتاجها النووى السرى للتفتيش ، لأسباب واضحة . كما اغتالت العناصر الصهيونية أحد علماء الفيزياء الذين يعملون في الجهود العراقية السلمية في الطاقة النووية خارج بلاده . وأعلنت أنها ستهاجم كل منشأة عربية نووية مهما كانت أغراضها . صورة قبيحة لنوايا المؤسسة الصهيونية ، وهي تدعي أنها تريد العيش بأمن وسلام في قلب العالم العربي ، الذى تعتدى على أمنه وسلامته ووسائل تقدمه ونموه ، المادية والبشرية .

ورغم قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ، الذى شجب هذا العدوان وحمل اسرائيل المسؤولية الكاملة ، ثم قرارات الجمعية العامة أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وتعزيزا لنفس المفهوم ، قرار الجمعية العامة ٣٧/١٨٩ المؤرخ عام ١٩٨٢ ، الذى أكدت فيه على أهمية تنفيذ جميع الدول للأحكام والمبادئ الواردة في الاعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمسألة السلم وخير البشرية من أجل تعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وقد لاحظت : "ان التقدم العلمي والتكنولوجي هو أحد العوامل الهامة في تطور المجتمع الانساني" . فان السلطات الصهيونية لم تعلن موقفا مغايرا لما ذكره المسؤولون الاسرائيليون من أنها ستهاجم أى مجهود نووى عربي في أى مكان .

Digitized by UNOG Library

هذا تهديد وعدوان على العلم والتكنولوجيا في عالم العرب كله . هذا العالم، الذي تغتصب اسرائيل موقعها في قلبه، ومحاطة به من كل جانب، يتفوق عليها العرب فيه سكانا بنسبة أربعين الى واحد . انه عدوان على كل ما تقوم عليه مفاهيم المدنية الحديثة ومفاهيم العلم وقواعد التعاون الدولي .

تأملوا هذا الرفض لكل الأعراف أيها السادة . عدوان مسلح على دولة صاحبة سيادة في قلب بلادها . واعتداء على علمائها، وتخطيط لتخريب وسائل العلم والتقدم لدى أمة كبيرة تمثلها اثنتان وعشرون دولة تحت هذا السقف . هذه الأمة التي سبق ونقلت العلم والمعرفة الى الغرب في القرون الفائتة تهددها الآن الآلة الاسرائيلية بمحاربة التحصيل العلمي والتقدم الفني فيها . هذا هو ذروة العدوان، الذي، ان لم تنشأ الأمم المتحدة للحيلولة دونه وردعه، فلماذا أنشئت ؟

المفاعل النووي العراقي، كان الضحية الصغيرة، والنفوس البريئة التي قتلت في الهجوم، والعلماء الذين اعتدى على حياتهم لقتل علمهم، كانوا الضحية الانسانية، ولكن اسرائيل، التي تحاول أن تمنع العلم عن العرب، وتقتل العلماء فيهم، وتهدد بأن تسعى لأن لا يتوصلوا الى مستوى يساويهم بغيرهم في ميادين العلم والتكنولوجيا، هي موضوع الامتحان الحقيقي . ان التصور الاسرائيلي لمبررات هذا الهجوم هو أخطر ما في هذا الموضوع، وفيه تبرر اسرائيل لنفسها أن تكون خطرا على الأمة العربية وخطرا على المنطقة وخطرا على العالم النامي وخطرا على مفاهيم المجتمع الدولي، لا من ناحية الأمن اليومي والاستقرار الاقليمي والدولي فقط، بل ومن ناحية نشر العلم وبناء المعرفة وعبور مرحلة النمو والتقدم، وهي أهم المراحل في حياة أية أمة .

رغم هذا كله فان سلطات اسرائيل ما زالت تنال العون لتستمر في هذا العدوان، وما زالت تحصل على التعاون التقني والمادي للتمادي في هذه الأهداف . وقد عززت اسرائيل وجنوب افريقيا كل منهما الأخرى في هذا المجال : كيانان يتسابقان في جريمة العنصرية وخرق القوانين والاعتداء على حياة الأفراد والشعوب . هذا، رغم أن جنوب

Digitized by UNOG Library

(السيد الشهابي، المملكة العربية السعودية)

افريقيا تقف خارج هذه القاعة وتجلس اسرائيل مع الأسف بينكم فيها، وتظن أن في هذا الجلوس ما يبرر اجرامها.

ان هذا الوضع الخطير والتهديد الخطير، يشارك في مسؤوليته مع السلطات الاسرائيلية، كل الذين لم يستجيبوا لقرار الجمعية العامة (٣٦/٢٧) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، حين طالبت جميع الدول "بالكف فورا عن تزويد اسرائيل بأي أسلحة أو مواد متعلقة بها من جميع الأنواع، تمكنها من ارتكاب أعمال عدوانية ضد دول أخرى". وتكرر هذا التحذير والمنع في القرارات التي صدرت عام ١٩٨٣، لكن اسرائيل ما زالت على هذا الدرب العدواني وما زالت تتلقى الدعم وتتحدى المجتمع الدولي، بل تتحدى كل ما تمثله هذه القاعة.

ان ذلك العدوان، عدوان صارخ موجه الى الدول العربية أولا كهدف مباشر، وموجه الى العالم الثالث، كجهد في طريق النمو والتقدم والرقي، موجه ضد الأسرة الدولية كلها، عبر الجمعية العامة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. أي عدوان أقبح في مضمونه من هذا. عدوان على جهد متواضع في طريق طويل للمعرفة والعلم والتقدم. أي عدوان، على قيم وحقوق الانسان، أشد من هذا، وأي تحد أشد من هذا لكم كلكم هنا ولما تمثلونه في الأسرة الدولية. (*)

فهل سنتخذ موقفا يتماشى مع التزاماتنا لوقف هذا التحدي، وهل ستعطي المجموعة الدولية، درسا لاسرائيل على عمل لو سمح له أن يفوت طويلا دون اجراء رادع، لأصبح سابقة تهدد كل العالم الثالث بصورة خاصة، وبالتالي تهدد سلامة أية دولة في العالم لا يرتاح طرف ما في زاوية ما من الكرة الأرضية الى انجازاته العلمية والتقنية. ان هذا المفهوم خطر كبير، يهدد الدول الكبرى والدول الصغرى على السواء. انه أسلوب طالما تذرعت به الفاشية وفذته العنصرية وركب موجته الارهاب. وأرجو ونحن ندرك أهداف هذا الخطر ومراميه، أن نرقى في مواجهته الى مستوى التحدي الذي يمثله.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سلام (اليمن).

Digitized by UNOG Library

السيد الصباغ (البحرين) : مرة أخرى تقوم الجمعية العامة وللسنة الرابعة على التوالي بالنظر في مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية والآثار الخطيرة المترتبة عليه . وان النقاش التقليدي السنوي المتكرر لن يقلل من خطورة وأهمية هذه المسألة طالما أن الأمر لم يحسم بعد ، لذلك سيبقى هذا البند قابلا للنقاش في جدول أعمال الجمعية العامة . ولا ينتقص من هذا أو يؤثر عليه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي جهة مؤهلة ومختصة قد ناقشت هذا الأمر في وقت سابق ولكن تبقى هناك جوانبه السياسية وأبعاده الاقتصادية الهامة دون حل .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من ذلك لا أعتقد أن أحدا هنا يريد تحويل تلك المسألة الى بند دائم في جدول أعمال الجمعية العامة، وهذا ما أكده ممثل العراق أثناء بحث هذا البند في السنة الماضية .

الا أنه من الحقائق البديهية القول ان العدوان الاسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ الميثاق وللقانون الدولي وضد مجموعة المعايير والمؤسسات الدولية بكاملها . وقد ترتبت عليه آثار خطيرة على العلاقات الدولية بما فيها العلاقات الخاصة المرتبطة بالأمور النووية وكذلك تنمية الطاقة النووية المخصصة للأغراض السلمية .

لا بد اذا من تدابير قانونية لمنع العدوان المسلح أو تكراره على المنشآت النووية، خاصة وأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/38/337) قد طالب بضرورة ضمان التطوير الآمن للطاقة النووية . كما أنه لا بد من اقامة نظام عالمي فعال للضمانات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية، وأن يتبع ذلك اتخاذ اجراءات فعالة ورادعة تحول دون ارتكاب مثل ذلك العدوان أو تكراره .

ومن نافلة القول ان ذلك العدوان الذى قام به الطيران الاسرائيلي في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ والذى دمر المفاعل النووى العراقي المخصص للأغراض السلمية تدميرا شاملا قد اتسم بسبق الاصرار والتخطيط المبيت متحديا قرارات الأمم المتحدة واتجاهات الرأى العام العالمي .

ان نتيجة هذا العدوان، كما هو معروف لدينا جميعا، هي تدمير المفاعل النووى العراقي وعرقلة التقدم التكنولوجي والصناعي الذى كان العراق يتطلع الى تحقيقه من أجل تنمية اجتماعية أفضل وتحقيق الرفاه والتقدم لشعبه .

ان هذا العدوان نوع من المغامرات العسكرية وأعمال الارهاب المنظم التي درجت اسرائيل على انتهاجها منذ قيامها . وهو جزء من سلسلة طويلة من الاعتداءات المتواصلة والتي شنتها اسرائيل ضد العديد من البلاد العربية . وهي في الواقع تدمغ تاريخ اسرائيل وسجلها العدواني المتواصل . وان من الحقائق القائمة أن ترسانة اسرائيل النووية تهدد غرب آسيا بأسره . وليس هنا مكان سردها أو تفصيلها ولكن يكفي أن نشير الى

Digitized by UNOG Library

أن اسرائيل قد قررت أن تهاجم وتدمر أية مؤسسة نووية حتى وان كانت سلمية قد تشكل تهديدا محتملا لها وذلك من خلال تصوراتها الخاطئة ، وان السياسة الاسرائيلية المعلنة قائمة على شن هجمات اجهاضية ووقائية على حد زعمها أيضا .

ان هدفنا في هذا المحفل الدولي هو احلال القانون محل استعمال القوة في العلاقات بين البلدان واحترام سيادة الدول وعدم المساس بسلامتها الاقليمية . وهذا من شأنه ، اذا تحقق ، أن يبعد منطقتنا عن التدخل والصراعات الأجنبية .

واسرائيل ، في نفس الوقت الذى تدعي فيه برغبتها في الحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط ، نراها لا تتورع عن اضطهاد الشعب الفلسطيني وتجريده من حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف .

على الجمعية العامة أن تتحمل مسؤولياتها الجماعية تجاه سلوك اسرائيل العدواني هذا . كما أن على الدول التي تقدم المساعدات التقنية والاقتصادية والحربية لها أن تكف عن تقديم مثل هذا الدعم لاسرائيل التي تأكد توجهها العدواني والتوسعي ضد جيرانها .

اننا هنا يجب أن نبذل المزيد من الاهتمام ونحن نناقش هذا البند ، وذلك من أجل الوصول الى عمل بنّاء وايجابي . فلا يزال هناك تهديد فعلي بتكرار ذلك العدوان ، فاسرائيل لم تسحب تهديدها . وتتمثل مسؤولية الجمعية العامة في مطالبة اسرائيل بتقديم تعهد ايجابي بعدم تكرار ذلك ، لأنه لا يكفي أن تكرر على لسان مسؤوليتها انها لن تنتهج سياسة مهاجمة المؤسسات النووية المقامة للأغراض السلمية للدول المجاورة .

وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٤٨٧ (١٩٨١) من اسرائيل تنفيذ عدد من الأمور ، وطبيعة الحال لم تستجب اسرائيل لمطالب مجلس الأمن . وعلى الأمم المتحدة متابعة تنفيذ هذا القرار واتخاذ الاجراء اللازم طبقا لذلك .

ومن ناحية أخيرة ، على اسرائيل أن تنضم الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن تسمح بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها النووية ، وتحترم عشرات القرارات التي أصدرتها منظمتنا الموقرة .

Digitized by UNOG Library

السيد دياماتاريس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينصب اهتمام الجمعية العامة، للعام الرابع على التوالي، على العدوان الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية (أوزيراك)، ذلك العدوان الذي يظل من أسوأ الأعمال العسكرية التي ارتكبت في السنوات الأخيرة بغير استفزاز يبررها. ولحسن الحظ لا يؤدي الزمن في مثل تلك الحالات الى النسيان.

في العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٨/٩ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ الذي ندد بالعدوان الاسرائيلي بأقوى العبارات، وأدان تهديد اسرائيل بتكرار ارتكاب ذلك العدوان ثانية، باعتباره خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين. وقد ندد العالم بأسره بقصف وتدمير المنشآت النووية العراقية المخصصة للأغراض السلمية.

وقد أعربت قبرص، حكومة وشعبا، عن سخطها فور وقوع الهجوم الاسرائيلي الذي أضاف عبئا جديدا الى حالة سياسية متفاقمة أصلا ووسع الهوّة الشاسعة بين طرفي المشكلة التي لم تحل بعد في الشرق الأوسط.

وقبرص التي كانت هي نفسها ضحية للغزو والاحتلال الأجنبي، ترى أن من واجبها ومسؤوليتها الأخلاقية يقتضيان أن تهبّ لتأييد العراق وتكرر استنكارها للعدوان الاسرائيلي.

لقد كانت العراق تنوي استخدام مرافقها النووية للأغراض السلمية. وكانت تلك المرافق مخصصة لرفاه شعب العراق، الى جانب أن العراق طرف في معاهدة عدم الانتشار وكانت مرافقه النووية خاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما وقعت تلك الهجمة التي لا يمكن تقبلها.

فهذا العمل الذي ارتكبته اسرائيل لا سبيل الى تبريره سواء على أسس أخلاقية أو أسس تقنية. فهو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا، وهو الميثاق الذي تعلن أهم فقرة من فقراته ذات الصلة أن على:

"أعضاء الهيئة جميعا [أن يمتنعوا] في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"".

Digitized by UNOG Library

من الواضح ،اذن ، ان اسرائيل تصرفت بالتجاهل التام للميثاق ولكل مبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية ، وتصرفت بشكل خارج على القانون الأمر الذى كانت له عواقب وخيمة على السلم الدولي ومستقبل البشرية .

ما من احد يستطيع ان ينكر الحق السيادى غير القابل للتصرف لأية دولة في ان تشرع في تنفيذ برامج نووية سلمية ترمي الى تطوير اقتصادها ، ما دامت تلك البرامج تتماشى والخطوات المتخذة على الصعيد الدولي بغية منع انتشار الأسلحة النووية .

وتؤمن قبرص بانه يتعين على الأمم المتحدة ان تكرر ادانتها لعدوان اسرائيل ورفض اسرائيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتكررة .

ونود ان نسترعي انتباه هذه الجمعية الى السابقة الخطيرة التي ارستها اسرائيل بهجمتها التي وقعت دون استفزاز على المنشآت النووية العراقية ،ونشجب عدم انصياع اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة . وفي هذه المرحلة ، تؤمن حكومة بلادى بان الوقت قد حان لاتخاذ خطوات لتقوية الأمم المتحدة ، حتى لا تتكرر اعمال العدوان التي على شاكلة ذلك العمل الذى ارتكب ضد شعب العراق .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : تناقش الجمعية العامة هذا البند اليوم مجددا ، وذلك بسبب عدم تطبيق قراراتها السابقة . وهناك ثلاثة عناصر لا بد من بحثها عند مناقشة هذا الموضوع : العنصر الأول : هو وقوع العدوان الاسرائيلي عام ١٩٨١ على المنشآت النووية العراقية المستخدمة للاغراض السلمية . والعنصر الثاني : رفض اسرائيل الالتزام بعدم تكرار العدوان . والعنصر الثالث : الآثار الخطيرة المترتبة من ذلك العدوان على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وعلى عدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين .

ففيما يتعلق بالعنصر الاول وهو العدوان المرتكب عام ١٩٨١ ، فهو يمثل خرقا للميثاق وللاعراف الدولية ولقواعد القانون الدولي . ولقد رفض مجلس الأمن بصورة منفردة وجماعية ادعاء اسرائيل تبريرا لعدوانها بانها استعملت حق الدفاع وفقا للمادة ٥١ من الميثاق . كما رفضته الجمعية العامة ايضا في قراراتها المتوالية المعتمدة في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

ويدعم الفقه والقضاء الدوليان ما ذهبت اليه المنظمة الدولية في جهازيها الرئيسيين ، فهما يشترطان لاستعمال حق الدفاع توافر سندان اساسيان وهما اولا الحاجة الماسة ، وثانيا نسبية استعمال القوة للخطر القائم .

وهذان السندان لا يتوافران اطلاقا بالنسبة للعدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي . فالحاجة الماسة لاستعماله تقضي بأن يكون الخطر حاليا وداهما ولا يدع مجالا للاختيار أو التدبر باستعمال وسائل بديلة . ولا يمكن لاحد اوتي ذرة من العقل والمنطق ان يدعي بأن المفاعل النووي العراقي ، الذي اثبتت التقارير الدولية تخصصه المطلق للأغراض السلمية ، كان يتصف بمثل ذلك الخطر وبالتالي لم يدع اي مجال للتفكير او التدبر . كما ان السند الثاني ، وهو نسبية استعمال القوة للخطر القائم منتف عند تقييمه بالطريقة التي وقع بها العدوان وذلك لانتهاكه سيادة دول ثلاث عن طريق اختراق اجوائها ، وللمدى الواسع في التدمير والخراب والخسائر التي ترتبت على العدوان . هذا من جانب، ومن جانب آخر فان الفقه والقضاء الدوليين لا يمنحان لأية دولة لوحدها وبصورة انفرادية ان تكون الحكم الوحيد لاستعمال هذا الحق اذ هو خاضع للميثاق ولسلطة مجلس الأمن الذي له وحده حق تبريره او رفضه .

ولهذه العوامل في مجملها ومفرداتها فان ما قامت به اسرائيل تنطبق عليه كل من الحالات الثلاث التي اوردها الفصل السابع من الميثاق وهي تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . وانطلاقا من ذلك كان من الواجب على مجلس الأمن ان يطبق العقوبات الواردة في ذلك الفصل ضد اسرائيل ، ولكننا نعلم كما يعلم غيرنا الاسباب التي حالت دون ذلك .

فيما يتعلق بالعنصر الثاني في مناقشة الجمعية العامة لهذا البند ، وهو رفض اسرائيل الالتزام بعدم تكرار ذلك العدوان ، فاننا جميعا نتذكر تصريحات مناحم بيغين رئيس وزراء اسرائيل السابق الذي اعلن مرارا وتكرارا بأن اسرائيل ستعمد الى تدمير اي مفاعل ذري جديد تقوم العراق بانشائه على ارضها ، بل ذهب هو وغيره من المسؤولين الاسرائيليين الى ابعد من هذا وذلك بالتهديد بتدمير أية منشآت ذرية تقيمها اي دولة عربية على أرضها .

Digitized by UNOG Library

كما تتضح نية تكرار العدوان في الرسالة الموجهة من المندوب الاسرائيلي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ الى الأمين العام للأمم المتحدة والواردة في الوثيقة (A/39/349) المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، والتي خلت تماما من اى التزام صريح او حتى ضمني بعدم تكرار العدوان .

كما يتضح ذلك من تصريح وزير التطوير العلمي الاسرائيلي في آب/اغسطس ١٩٨٣ الذى نشرته مجلة " نيوكليونكس ويك " الامريكية في عددها ٣٥ الصادر بتاريخ ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٣ الذى يتضمن عزم اسرائيل على ضرب اى مشروع عربي نووى ترى فيه اسرائيل لوحدها دون الرجوع الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية او نظام الرقابة او القانون الدولي ، بانه يتجه الى انتاج اسلحة نووية . اى بمعنى آخر ، ان اسرائيل قد سوغت لنفسها حق الحكم والتصرف . وان دلّ ذلك على شيء فانما يدل على مدى الاستهتار بالنظام الدولي القائم وبأجهزته وبالشرعية الدولية .

فيما يتعلق بالعنصر الثالث في مناقشة الجمعية العامة لهذا البند ، وهو الآثار المترتبة على العدوان الاسرائيلي ، فقد اكدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدى الآثار الضارة التي الحقها ذلك العدوان بنظام التفتيش الذى تمارسه تلك الوكالة على المنشآت النووية في الدول الاطراف في الاتفاقية الدولية المنشئة لها وعلى التشكيك فيه والتقليل من اهميته ، بل وعلى التحدى له والسعي الى ابطاله والاستغناء عنه .

كما يمثل ذلك العدوان خرقا للحق السيادى لجميع الدول ، وبالذات الدول النامية ، في اقرار برامج نووية للأغراض السلمية وذلك تطويرا لاقتصادها واستخداما لمواردها في سبل تطورها وتنميتها .

في ضوء ما اوردته من معان وآثار للعدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية المستخدمة للأغراض السلمية ، تقع على منظمتنا الدولية هذه مسؤولية رئيسية في انتهاج السبل الكفيلة بردع اسرائيل ومعاقبتها ومنعها من تكرار عدوانها . وان وفد بلادى على استعداد كامل للمساهمة مع بقية الوفود لاجل تحقيق هذا الهدف .

Digitized by UNOG Library

السيد الكساندروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المشكلة التي نواجهها الآن تعكس بصورة صارخة حالة الافتقار الى الأمن التي تتسم بها الأوضاع الدولية الراهنة ، وبخاصة خطر اندلاع حرب نووية ، ذلك الخطر الذى تزايد في بداية الثمانينات . وبالاضافة الى ذلك ، دخلت الغارة التي شنّها سلاح الطيران الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقي في حزيران/يونيه ١٩٨١ سجل تاريخ العلاقات الدولية كعمل عدواني لم يسبق له مثيل يشير رأسا على عصدر التوتر الرئيسي في مختلف المناطق وفي العالم بأسره ، وهي سياسة العمل من مركز القوة ، أى السياسة القائمة على العدوان وارهاب الدولة .

وطى مدى السنوات الأربع الماضية ، أدان المجتمع الدولي بصورة متكررة ذلك العدوان ، الذى ليس له أى تبرير ، ولا سيما على منشآت هامة وحساسة لدولة أخرى . فقد أوضحت الأجهزة المختصة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة قاطعة ان محاولات التبرير التي تذرّع بها المعتدى لا تصمد للنظرة الفاحصة لأن تلك الأجهزة لم تجد حتى الآن أى دليل على ان تلك المنشآت المذكورة كانت تقوم بانتاج مواد نووية للأغراض العسكرية . وقد شجبت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ذلك العمل العدواني الاسرائيلي باعتباره عملا استفزازيا لا مبرر له ويهدد بصورة بالغة الخطورة السلم والأمن في تلك المنطقة المضطربة والعالم بأسره . وللأسف ، لم يؤد ذلك حتى اليوم الى أى تغيير ، لا في موقف المسؤولين عن ذلك العمل العدواني غير المشروع ، ولا في الدعم الذى لا يحيد الذى يتلقاه أولئك المسؤولون من حلفائهم أو نصحائهم المخلصين.

لقد أكد تطور هذه المسألة حقيقة مفزعة هي ان اسرائيل واصلت استهتارها بالأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبالقرارات الهامة التي اصدرتها هذه المنظمة الدولية والمتعلقة بذلك الموضوع ، كقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة ٣٨/٩ و ٣٨/٦٤ وغيرها من الوثائق ذات الصلة . وقد رفضت اسرائيل الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وواصلت تعزيز ترسانتها النووية العسكرية ، بالتعاون مع النظام

Digitized by UNOG Library

العنصرى في جنوب افريقيا ، بغرض تحقيق هدفها الأوحد وهو احراز التفوق العسكرى الكامل في المنطقة وتسهيل توسعها في ذلك الجزء من العالم . لقد بلغت هذه السياسة العدوانية ذروتها في تهديد اسرائيل المعلن بمهاجمة وتدمير المنشآت النووية في العراق وغيرها من البلدان .

والمثال النمطي على ذلك يتجسد في الموقف الذى اتخذته حكومة اسرائيل في رسالتها الى الأمين العام للأمم المتحدة والمؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ والواردة في الوثيقة A/39/349 . ففي تلك الرسالة ، توحي اسرائيل ، ضمنا ، في الوقت الذى تتشدق فيه بعدم جواز الاعتداء على المنشآت النووية السلمية ، انها قد أعطت نفسها الحق في ان تقرر أى المنشآت النووية هي التي تعتبر سلمية ، وأيها لا تعتبر غير سلمية . وهكذا تحدّت اسرائيل مرة أخرى المجتمع الدولي بادعاء الحق في الانتهاك الصارخ لسيادة الدول المستقلة كما لو كان ذلك حقا من حقوق المولد يبرر لها ارتكاب أعمال العدوان المسلح ضد تلك الدول وابتزاز العالم عن عمد بتهديده بنشوب نزاع نووى .

لقد تناول وفد بلغاريا ، في بياناته السابقة بشأن البند قيد البحث ، أهم الأوجه السياسية والقانونية والأخلاقية المتعلقة بالحالة التي نشأت عن العدوان المسلح السابق ذكره ، وأكد ، بصفة خاصة ، على العواقب السلبية للغاية لمثل ذلك الهجوم على المنشآت النووية الذى يهدد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتدابير المتخذة لمنع المزيد من انتشار الأسلحة النووية . وفي هذه المرحلة ، أود أن أكرر أن الوقت قد حان كيما تضطلع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بمسؤوليتها الأولى في الحفاظ على السلم والأمن العالميين عن طريق اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع تكرار مغامرات أخرى من هذا القبيل .

وأود أيضا ان أؤكد انه لا يمكن ان ننظر الى تلك الأعمال الاسرائيلية التي تنطوى بحد ذاتها على أثر سلبي خطير على الاستقرار الدولي ، بمعزل أو بمنأى عن الاستراتيجية العامة للعنف والغزو التي تنتهجها اسرائيل ازاء البلدان العربية وشعوبها . ولم يكن

Digitized by UNOG Library

لتلك الأعمال ان تحدث لولا الدعم العسكرى والسياسي الكامل الذى تقدمه الولايات المتحدة لتل أبيب وسياستها ذات النزعة العسكرية . ومن المسلّم به انه لا هذه السياسة ذات النزعة العسكرية ولا ذلك التشجيع الذى تتلقاه اسرائيل ، هما ما يمكن ان يكفل الأمن لأى دولة ، كما يظهر ذلك بصفة خاصة في عملها السابق ذكره من أعمال القرصنة والذى لم يؤد إلاّ الى زيادة حدة التوتر في هذه المنطقة .

ان الطريق الى تعزيز أمن دول منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها اسرائيل ، يتمثل في التوصل الى تسوية سلمية شاملة للنزاع على اساس عادل ودائم . كما ان المقترحات السوفياتية المقدمة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ والواردة في الوثيقة (A/39/368) التي تشكّل في الواقع برنامجا شاملا واقعيا وبنّاء الى حد بعيد لحل مشكلة الشرق الأوسط ، تتضمن امكانية ايجابية اساسية في هذا الصدد . وتتفق هذه المقترحات في جوهرها مع المبادئ التي أرساها اجتماع الدول العربية في مدينة فاس منذ عامين .

وفي نفس الوقت ، فمن الواضح تماما انه ، الى ان يتسنى التوصل الى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط ، ينبغي اتخاذ التدابير الحاسمة لتجنب وقوع التجاوزات التي تتهدد السلم في هذه المنطقة وفي العالم بأسره والتي من قبيل الهجوم الارهابي الذى شنته اسرائيل على المنشآت النووية السلمية في العراق.

السيد الغافري (عمان) : هذه المرة الرابعة ، من الدورة ٣٦ الى الدورة ٣٩ للجمعية العامة ، التي يعرض فيها هذا البند الهام على جدول الأعمال. كما سبق وعرض الموضوع ذاته على كل من المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث نوقشت هذه القضية في دورتيه العاديتين ٢٥ و ٢٦ ، وعلى مجلس الأمن في الفترة من ١٢ الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١. وقد بلغ سخط وقلق المجتمع الدولي ازاء الاعتداء الاسرائيلي السافر على المفاعل النووى السلمي العراقي ما كان قد أكده السفير المكسيكي "فيوزليدو" الذى كان رئيسا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ١٩٨١ عند عرض هذه القضية على المجلس ، والذى صرح بقوله صادقا ، وأقتبس :

Digitized by UNOG Library

"لم يحدث غير مرات قليلة في تاريخ مجلس الأمن أن حضر أكثر من ٥٠ متكلما للنظر في بند من البنود . ولم يحدث غير مرات قليلة ان ارتفع مثل هذا العدد الكبير من الأصوات للاعراب عن نفس الأمور : الذعر ، السخط ، والادانة" . انتهى الاقتباس .

Digitized by UNOG Library

وترجع شدة رد الفعل هذه الى ما كشف عنه هذا الاعتداء من استخفاف بالقيم الانسانية والمواثيق الدولية التي تمس أساس كيان الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وخير دليل على الادانة الدولية بالاجماع له ، نتيجة التصويت على قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرار مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٢ يونيو ١٩٨١ المتخذ ايضا باغلبية الاصوات ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ٣٦/٢٧ و ٣٧/١٨ و ٣٦/٨٧ و ٣٧/٧٥ و ٣٧/١٩ و ٣٧/٩٩ جيم ، الخ ... وكلها قرارات توضح دون غموض ، ودون حاجة من جديد للمزيد من التقصي والبحث والبيانات ، بان المعتدى معروف ، وان ادانته الصريحة واجبة دون مواربة ، وهو أمر يستوجب من جميع اعضاء المجتمع الدولي عمله ، حفاظا على حرية الانسان ووجوده ، واختياراته في سلوك ما يراه مناسبا للحفاظ على كيانه في الحياة .

ان العراق الشقيق طرف ملتزم بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وبمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، وقد اخضع دائما جميع انشطته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أما اسرائيل ، كما يعلم الجميع ، فهي ضد كل ذلك ، ولم ولن تلتزم باى من كل تلك المعاهدات والمواثيق الدولية الصريحة والواضحة . والامر في ذلك لا يحتاج الى التحليل العميق ، لما هو معروف عن قدراتها النووية في الداخل ، وعن علاقاتها المماثلة في الخارج وبالذات مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا وسواه . وهذه كلها امور تسترعي الانتباه . وتحثنا من جديد على ادانة سلوك هذه الدولة العدواني المستمر على المفاعل النووى السلمي في العراق الشقيق ، او في غير العراق ، كما هو معروف عنها دائما وابدا منذ ان انشئت عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين المحتلة .

اننا نناشد المجتمع الدولى بان يولي اهمية خاصة وفعّالة للعمل على ردع مثل هذه الاعتداءات ، وبان يعطي لمثل هذه المناقشة ما تستحقها من حسن التقدير والمسؤولية ، ولن يتأتى ذلك الاّ من خلال ادانتنا لهذا العدوان الاسرائيلي ، وجعل من قام به يلتزم امامنا بعدم تكراره مستقبلا ضد أى من الدول الاعضاء في هذه المنظمة الدولية ، ويسلم بالتعويض الكامل عن كافة الخسائر الناتجة او التي قد تنتج عن مثل هذه الاعمال المرفوضة اصلا وتفصيلا من قبل كافة محبي الحرية والسلام الدوليين .

Digitized by UNOG Library

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اتكلم امام الجمعية العامة باسم الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي حول الموضوع قيد البحث .

ان القلق العميق الذى تشعر به الدول العشر بشأن موضوع الهجوم الاسرائيلي العسكرى على المنشآت العراقية ونتائجه الخطيرة قد اتضح تماما في بياناتها التي القيت امام هذه الجمعية العامة . وموقف الدول العشر فيما يتعلق بذلك الهجوم كان وسيظل واضحا . فالدول العشر مؤمنة بان ذلك الهجوم كان انتهاكا لمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي . وبالتالي ، أدانت الدول العشر بشدة ذلك العدوان في الماضي ، وما زالت ارائها ، التي اعربت عنها في الدورات السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين ، والثامنة والثلاثين للجمعية العامة كما هي دون تغيير.

وتكرر الدول العشر مرة اخرى نداءها الى اسرائيل بأن تمتثل امتثالا كاملا لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) من كافة جوانبه . وفي هذا الخصوص، لاحظت الدول العشر البيانات الاخيرة الصادرة عن السلطات الاسرائيلية ، والمعممة بالوثيقة A/39/349 المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وتعتبر ان تلك البيانات خطوة ايجابية . وتؤكد الدول العشر مجددا على الاهمية الحيوية لامتناع كل البلدان عن ارتكاب أى عمل من أعمال العنف يمكن ان يؤدى الى تصعيد التوترات في الشرق الاوسط .

كذلك تود الدول العشر ان تؤكد مجددا اقتناعها بان لجميع الدول الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل الضمانات الملائمة ، وبالمطابقة الدقيقة لأهداف نظام عدم الانتشار الدولي .

وفي حين تدرك الدول العشر الطابع الخطير لعمل اسرائيل ، فانها غير مقتنعة ، بالنظر الى تطور الموقف ، بانه سيكون من المفيد ان يتحول هذا الموضوع الى موضوع مناقشة سنوية في الجمعية العامة .

السيد سكوليتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس

Digitized by UNOG Library

هناك خلاف على طبيعة العمل الذى ارتكبته اسرائيل ضد المنشات النووية العراقية ، وهو موضوع تنظر فيه الجمعية العامة للامم المتحدة للمرة الرابعة .

فهناك اتفاق عام على ان ذلك كان عملا من اعمال العدوان ارتكب دون ان يكون هناك استفزاز يبرره ، وعملا من اعمال ارهاب الدولة ، وانتهاكا صارخا للسيادة . والتقييمات السياسية لذلك العمل من جانب مجلس الامن والجمعية العامة ومجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من الحكومات ، واضحة غاية الوضوح .

واى محاولة لتبرير ذلك الهجوم بدعاوى الامن او حق الدفاع عن النفس محاولة لا اساس لها وغير مقبولة . فاسرائيل لم يقع عليها هجوم ولم يتعرض امنها للخطر . والمنشات النووية التي كانت هدفا للهجوم ، بالقرب من بغداد ، جزء لا يتجزأ من جهود العراق في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . وهذا حق سيادى لكل دولة ويتفق مع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية والعراق طرف من اطرافها .

وقد كانت انشطة العراق النووية تجرى طبقا لنظام الضمانات النووية الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد تأكد ذلك في الدراسة الشاملة التي وضعتها مجموعة الخبراء من الاتحاد السوفياتي والسويد ونيجيريا والهند والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا والتي قدمت الى الجمعية العامة في العام الماضي .

من ناحية اخرى ، ليست اسرائيل دولة موقعة على معاهدة منع الانتشار ، وهي ترفض باستمرار قبول اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية . وبالاضافة الى ذلك ، يؤكد تقرير مجموعة الخبراء التابعة للامم المتحدة ان اسرائيل تمتلك ما يكفي من مواد انشطارية لانتاج اسلحة نووية في فترة وجيزة للغاية ، هذا ان لم تكن قد حققت ذلك بالفعل .

ان الادعاء القائل بان الهجوم وقع على سبيل الدفاع عن النفس غير مقبول على الاطلاق . وكثيرا ما يستخدم حق الدفاع عن النفس، في ساحة العلاقات الدولية المعاصرة ، وكذريعة لاعمال لا تتكافأ وتصرفات الدولة التي يقع عليها الهجوم ، بل وتعتبر ، كما في حالة ما يعرف بالهجمات الوقائية ، اجراءات غير مشروعة وتشكل انتهاكا

Digitized by UNOG Library

للقواعد الاساسية للقانون الدولي . ونحن نعتقد ان استخدام القوة المسلحة هو العنصر الذى يجب ان يتوافر حتى يجوز للدولة التي تستخدم ضدها القوة المسلحة ان تعتد بحق الدفاع عن النفس كظرف ناف للخطأ من جانبها . وهذا واضح في المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على ان حق الدفاع عن النفس بصورة فردية او جماعية لا يعتد به الاّ " اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة " .

ان تعقد هذه القضية والجدل الدائر حولها ، لا سيما المحاولات الخطيرة للتمويه عن استخدام القوة والتدخل بادعاء ممارسة حق الدفاع عن النفس، يجعل من الضرورى ان يعالج المجتمع الدولي هذا الموضوع بصورة اكثر شمولا .

والهجوم الاسرائيلي يعتبر نذيرا خطيرا ، ويدعو الى اعتماد المزيد من الصكوك القانونية والضمانات التي تكفل عدم وقوع هجمات مماثلة على المنشآت النووية المستخدمة لاغراض سلمية . وخاصة ان هذه الهجمات يمكن ان تكون لها ، حسب ما ورد في تقرير مجموعة الخبراء ، آثار وخيمة لا على المنطقة التي تقع فيها فحسب ، بل وعلى البلدان المجاورة ايضا ، وبشكل اوسع، على السلم والامن الدوليين*.

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من هذه المفاهيم، أدان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في عام ١٩٨٣ الهجوم الاسرائيلي ادانة قاطعة، ودعا مجلس الامن وجميع البلدان والمنظمات والوكالات الدولية الى

" اتخاذ الاجراءات الفعالة اللازمة لردع اسرائيل عن التهديد بأعمال العدوان هذه التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر الجسيم أو تكرارها " . (A/38/132، الفقرة ١٠٩) .

ودعا المجلس ايضا الى النظر المبكر في ابرام اتفاق دولي لحظر شن الهجمات العسكرية على المنشآت النووية .

وانطلاقا من التزامها العميق بمبادئ عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة، لم تقبل يوغوسلافيا قط او توافق على استخدام القوة والتدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والسيطرة الاجنبية والاحتلال . وتبعا لذلك، قامت حكومتي فورا، إثر الهجوم على المنشآت النووية العراقية، بادانة العمل الاسرائيلي ادانة قاطعة باعتباره عملا من أعمال ارهاب الدولة يشكل انتهاكا صارخا للغاية للسيادة، في مجال العلاقات الدولية .

ونحن نؤيد مطالبة العراق المشروعة بأن تدفع لها اسرائيل تعويضا مناسبا عن الضرر الذى نجم عن ذلك الهجوم . ونرى ايضا انه من الضرورى ان تقدم اسرائيل ضمانات بانها لن تكرر الهجوم على المنشآت النووية وانها ستحترم الحقوق السيادية للدول في تحقيق التنمية العلمية والتقنية .

ان الثقة، التي تعد شرطا اساسيا للمفاوضات بشأن السلم والاستقرار في الشرق الاوسط، لا يمكن بناؤها في وجود سياسة القوة والتوسع .

ولا يمكن ان نفهم كيف يمكن، بعد انقضاء ٤٠ سنة من جنون الحرب في تلك المنطقة المتفجرة للغاية، أن يظل هناك من لا يدرك ان الحل لا يمكن ان يفرض بالقوة، وان استمرار وتعميق الأعمال العدائية ليس ولا يمكن ان يكون في صالح

Digitized by UNOG Library

اى شعب من شعوب المنطقة، بما في ذلك شعب اسرائيل . ويبدو ان البعض ما زال غير مقتنعا بالحقيقة التي اثبتها التاريخ، وهي انه لا يمكن كفالة حرية واستقلال أية أمة عن طريق الاغتصاب والتعدى على حرية واستقلال الاخرين .

ولا يمكن ان يتحقق السلم والتعاون في المنطقة الا على اساس الحل الدائم والعادل والشامل لأزمة الشرق الاوسط . ولا بد من أن يشمل ذلك الحل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته؛ وانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ شهر حزيران /يونيه ١٩٦٧، واقرار ضمانات أمن متكافئة لكل شعوب وبلدان المنطقة .

ويتعين على المجتمع الدولي ان يعارض انتهاك مبدأ السيادة في مجال العلاقات الدولية، واى شكل من اشكال الارهاب الدولي . وهذا أمر حتمي لان عواقب هذه الاعمال على السلم والأمن في العالم خطيرة ولا يمكن التنبؤ بها في الحقيقة .

السيد هكتانير (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان الهجوم الذى شنته اسرائيل دون استفزاز، وبالتالي دون مبرر، على منشآت اوزيراك للابحاث النووية العراقية كان موضوع مناقشات مطولة في محافل شتى قرابة ثلاثة اعوام ونصف، بسبب الطبيعة المروعة للهجوم ذاته، والاثار التي تثير القلق فيما يتعلق لاستحداث وتطوير استخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية .

وكما هو معروف، أدانت تركيا عدوان اسرائيل على محطة القوى النووية العراقية المخصصة للاستخدامات السلمية، باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . وما زال هذا موقف تركيا دون تغيير .

ونظرا لانه ستتوفر لنا فرصة كبيرة لمناقشة الحالة في الشرق الاوسط وقضية فلسطين في مرحلة لاحقة في هذه الدورة فان وفدى يرى انه ليس من الملائم في المرحلة الحالية الاسهاب في مناقشة سياسة اسرائيل واعمالها المتسببة في انعدام السلم والعدالة والاستقرار في ذلك الجزء من العالم .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، نود أن نذكر اسرائيل ، التي كثيرا جدا ما تشكو من الاعمال التـي تقع ضدها ، انها هي التي أوجدت وما زالت تغذى العداوات التي ليست في الحقيقة سوى نتيجة للمعاناة التي لا تحصى والتي سببتها وما زالت تسببها في الشرق الاوسط من خلال سياساتها العدوانية .

ونحن مقتنعون انه عندما يتمكن ذلك البلد ، وعندما يرى ذلك ، من استجمـاع شجاعته والقيام بجهد حقيقي يستهدف قهر اعدائه الحقيقيين - لا الوهميين ، كالمنشآت النووية العراقية التي نبحث موضوعها - سيصبح الشرق الاوسط مكانا افضل للعيش لكـل الاطراف المعنية ، بما في ذلك اسرائيل .

وفي هذا السياق ، وباشارة خاصة للبند قيد البحث ، يود وفد تركيا ان يجدد مطالبته لاسرائيل بأن تمتثل لكل العناصر الواردة في قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) ، الذى يتضمن توجيها سديدا ، باعتباره وثيقة اعتمدت بالاجماع .

ولا بد من ان اضيف ان الهجوم الاسرائيلي المشار اليه والذى لم يكن لـه أى مبرر زاد من وقع صدمته انه انطوى ايضا على الازدراء الذى تبديه اسرائيل وموقـــف التحدى الذى تتخذه تجاه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما ابرزت الدراسة التي اجرتها مجموعة الخبراء بشأن عواقب العدوان المسلح المذكور من جانب اسرائيل .

وفي هذا السياق ، لا بد ان نؤكد من جديد على حق كل الدول فـــي ان تستخدم الطاقة النووية للاغراض السلمية بموجب ضمانات دولية ملائمة ووفقا لمعاهـــدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

ونحن نعتقد انه لو انضمت جميع الدول الاعضاء الى نظام معاهدة عـــدم انتشار الاسلحة النووية ، وراعت مراعاة كاملة نظام الضمانات ، فسوف تتاح للمجتمـــع الدولي احتمالات معقولة لكفالة استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها .

ويجب ان يلاحظ هنا ان العراق وضع ، بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، تفاصيل انشطته في مجال الطاقة النووية تحت رقابة وتفتيش الوكالـة

Digitized by UNOG Library

الدولية للطاقة الذرية . لذلك ، فان اسرائيل ، بهجومها على محطة القوى النوويـــة العراقية ، تكون قد ألحقت اضرارا بالغة ، بين جملة أمور ، بنظام الضمانات الدولية . ونحن لا نستطيع ولا ينبغي لنا ان نسمح بان يشكل هذا العمل سابقة . وبناء علـــى ذلك ، ينبغي لنا ان نحث اسرائيل بقوة على ان تعيد النظر في موقفها ازاء معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وان تنضم الى تلك المعاهدة ، وبذلك تسمح بتطبيـــق الضمانات الدولية على أنشطتها النووية .

السيد سلام (اليمن) : اتخذت الجمعية العامة للامم المتحـــدة قرارها رقم ٣٨/٩ الذى أدانت فيه اسرائيل لاستمرارها في رفض تنفيذ قرار مجلـــس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) الذى اتخذه المجلس بالاجماع . وبالرغـــم من مرور ثلاثة أعوام على ارتكاب اسرائيل لجريمتها النكراء بتدمير المرافق النووية العراقية ، وبالرغم مـــن اعتماد الجمعية العامة لقرارات متتالية تطلب من اسرائيل سحب تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق أو في غيره من البلدان ، فان اسرائيل لم تعر هذه المنظمة اى اهتمام ، وضربت بقراراتها وتوصياتها عرض الحائط .

Digitized by UNOG Library

لقد استمع وفد بلادي الى المندوب الاسرائيلي بالأمس وهو يردد النقاط الرئيسية لموقف حكومته من هذا الموضوع . ولكن هذا الرد في نظر حكومتي غير مقبول بسبب ان الممثل الاسرائيلي حاول ان يتفادى طلب الجمعية العامة بالتحديد وهو سحب اسرائيل على الفور تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق بالذات ، وفي غيره من البلدان .

فالفقرة الاولى مثلا من النقاط الرئيسية لموقف حكومته والتي تنص على :

(وتكلم بالانكليزية)

" انه ليس لدى اسرائيل سياسة تقوم على الهجوم على المنشآت النووية وهي لا تعتزم مهاجمة اية منشآت نووية مخصصة لاغراض سلمية في اى مكان ."

(A/39/PV.55 ، ص ٩ -- ١٠)

(واصل كلامه بالعربية)

ان اسرائيل ، ربما ليست لديها السياسة او النية حاليا في مهاجمة المرافق النووية المكرسة للاغراض السلمية في اى مكان . ولكن لديها سياسة ونية في مهاجمة المرافق النووية المكرسة للاغراض غير السلمية في اى مكان وبدون تحديد . فهل تقبل اسرائيل بأن تطبق مثل هذه السياسة وهذه النوايا ضد سلامتها ، وهي ، كما هو معروف ، دولة لديها مفاعلات نووية مكرسة لاغراض غير سلمية ؟

اذن فاسرائيل تهدد بان لديها سياسة ونية في مهاجمة المرافق النووية في اى مكان في العالم . طبعا مثل هذا القول لا يمكن ان يصدر الا عن حكومة مغرورة ومتعجرفة لشعب متعجرف ومغرور يسمي نفسه شعب الله المختار .

ان اسرائيل في ردها هذا على مذكرة الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٨٤ والتي يطلب الامين العام فيها على وجه التحديد ان تبلغه اسرائيل بالاجراءات التي اتخذتها او تزمع اتخاذها فيما يتعلق بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٨/٩ والذى تؤكد الجمعية العامة فيه طلبها بسحب اسرائيل على الفور تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق او في غيرها من البلدان . فالممثل الاسرائيلي لم يذكر العراق مطلقا في رده على مذكرة الامين العام . ولم يذكر العراق مطلقا في في خطابه البارحة امام هذه الجمعية الموقرة .

Digitized by UNOG Library

لذا فان وفد بلادى لا يقبل بهذا الرد ، ولا يقبل بهذا المنطق الاعوج وبناء عليه فان وفد بلادى يكرر ادانته لاسرائيل لرفضها تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة بهذا الصدد .

كما ان وفد اليمن سيصر مستقبلا على ادراج هذا البند في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في كل عام الى ان تسحب اسرائيل تهديداتها المعلنة بمهاجمة المرافق النووية في العراق او في غيرها من البلدان .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الغارة الجوية الاسرائيلية على مركز تويثه للبحث النووى في العراق في ٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ كان عملا سافرا من اعمال العدوان اسفر عن تدمير المفاعل تموز-١ وتسبب في اضرار اصابت منشآت اخرى في المركز . وبسبب هذا العمل الذى لا مبرر له والذى لا يمكن الدفاع عنه لحقت بالعراق خسارة مالية تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات . كما ان الهجمة الاسرائيلية تسببت في انتكاس البرنامج السلمي النووى للعراق الدولة الطرف في معاهدة منع الانتشار النووى بما لا يقل عن خمس سنوات .

بيد ان الآثار الوخيمة لهذه الهجمة لم تقتصر على الخسائر المباشرة التي لحقت بالعراق . فبالهجوم على منشآت نووية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تابعة لدولة طرف في معاهدة منع الانتشار النووى وجهت اسرائيل تحديا خطيرا للنظام الدولي لمنع الانتشار النووى الذى يهدف من جهة الى منع الانتشار النووى ويعترف من جهة اخرى بحق الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية . ان عمل اسرائيل يعني الانكار لهذا الحق . وفضلا عن ذلك فانه يشكك في الاعتقاد بان انضمام دولة ما الى معاهدة منع الانتشار وقبولها اخضاع منشآتها النووية للنظام الكامل للضمانات يعد كافيا لمنعها من تطوير الاسلحة النووية . فالهجمة الاسرائيلية ، بالتالي ، انطوت على تهديد خطير لمعاهدة منع الانتشار ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

Digitized by UNOG Library

لكن الهجوم على المنشآت النووية العراقية كان قبل كل شيء آخر عملا من اعمال العدوان لا مبرر له انتهك سيادة العراق وسلامة اراضيها بالتجاهل الكامل لميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك المعترف بها بين الدول . ولذلك فانه يشكل اخلالا خطيرا بالسلم والأمن الدوليين ويتطلب ردا ملائما من المجتمع الدولي لتقويم الوضع واحتواء آثاره الخطيرة .

وقد كانت باكستان ضمن الدول التي ادانت بسرعة الهجوم الاسرائيلي الذى لا مبرر له والمبيّت على المنشآت النووية العراقية . وأكدنا للعراق على اعلى المستويات تضامننا الكامل معه في مواجهة هذا العدوان الصارخ .

ان رد مجلس الامن على الوضع الخطير الذى تسببت فيه الغارة الجوية الاسرائيلية اتخذ شكل الاعتماد الجماعي للقرار ٤٨٧ (١٩٨١) في شهر حزيران /يونيه ١٩٨١ ، الذى ادان الهجوم الاسرائيلي وطالب اسرائيل بالامتناع في المستقبل عن القيام بأى من هذه الاعمال او التهديد بها ، والاعتراف بحق العراق في تعويض مناسب عن الدمار الذى لحق بها . كما اعتمدت الجمعية العامة ايضا عددا من القرارات منذ ١٩٨١ ، ادانت اسرائيل لعملها المبيت الذى لا مثيل له القائم على العدوان ، واعادت مطالبة اسرائيل بان تسحب فورا تهديدها بالهجوم على المنشآت النووية في العراق وفي بلدان اخرى وتدميرها .

وفي ايلول /سبتمبر ١٩٨١ اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار GC(XXV)/81 الذى اوقف على الفور تقديم اى معونة لاسرائيل في اطار برنامج المعونة الفنية للوكالة . واعلن القرار ان العمل الاسرائيلي يشكل هجوما على الوكالة وعلى نظام الضمانات الخاصة بها وطالب الدول الاعضاء في الوكالة بوقف اى نقل للتكنولوجيا او المواد الانشطارية التي يمكن ان تستخدم في انتاج الاسلحة النووية .

وللاسف فان الادانة على الصعيد العالمي وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تسفر عن النتائج المرجوة . ولم تقدم اسرائيل

Digitized by UNOG Library

تأكيدات قاطعة واضحة بأنها لن تعاود شنّ الهجوم على المنشآت النووية في العراق وغيرها من البلدان . كما انها رفضت دفع تعويضات للعراق عن الاضرار المادية والخسائر في الارواح التي نجمت عن الهجمة بالرغم مما نص عليه قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٧ .

Digitized by UNOG Library

فمن الضرورى اذن ان يبقى المجتمع الدولي الموضوع قيد نظره بغية منع وقوع اعمال عدوانية مماثلة ذات عواقب وخيمة في المستقبل كالغارة الجوية الاسرائيلية على المنشآت النووية العراقية .

ولقد قدمت باكستان على الدوام تأييدها للمقترحات التي تستهدف تحقيق هذه الاهداف . كما عملت باكستان في مؤتمر نزع السلاح بتعاون وثيق مع وفود اخرى بغية التفاوض بشأن حظر فعال للهجوم على المنشآت النووية . ولحسن الحظ ، فان هناك ادراكا متناميا من قبل المجتمع الدولي للآثار المدمرة لتسرب الاشعاع نتيجة للهجمات على المنشآت النووية . وقد طرحت خلال هذا العام في مؤتمر نزع السلاح عدة افكار جديدة مثيرة للاهتمام ، تتعلق بحظر الهجمات على المنشآت النووية . ولذلك فاننا ما زلنا متفائلين انه سيكون بالامكان التوصل الى اتفاق بشأن الموضوع في المستقبل القريب ، اذا ما توافرت الارادة السياسية .

ونحن نشارك ايضا مشاركة تامة في الاعتقاد بانه يتحتم على المجتمع الدولي ان يواصل الضغط على اسرائيل للتخلي تماما وبلا ابهام عن تهديداتها بمهاجمة المنشآت النووية في العراق او اى بلد آخر ، وان تمتثل امتثالا تاما للاحكام الاخرى من قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) . ولذلك فاننا انضممنا الى وفود اخرى في تقديم مشروع القرار .

السيد رجائي خوراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان ابدأ بياني بشجب قوى لجميع الهجمات العسكرية ضد المنشآت الذرية في بلدان العالم الثالث ، التي تحاول ، على الرغم من مشاكلها الاقتصادية وفي مواجهة العديد من الصعوبات ، ان تبني تكنولوجيا خاصة بها وان تخطو خطوة نحو الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ، بغض النظر عن صغر تلك الخطوة . ووفد بلدى يدين بشدة الهجوم العسكرى الذى شنه سلاح الجو الصهيوني ضد المنشآت الذرية العراقية . واود في هذا الاطار ان ابدى ثلاث ملاحظات هامة .

Digitized by UNOG Library

أولا ، ان المنشآت الذرية التي دمرها سلاح الجو الصهيوني لا تخص صدام حسين نفسه ولا طغمته الحاكمة المحيطة به ؛ فهي ملك للشعب العراقي ، ولذلك ، فان جمهوريـــة ايران الاسلامية تشعر ان واجبها يحتم عليها الدفاع عن هذه المنشآت ، بقدر ما تدافع عن اراضيها . ولذلك فاننا ندافع عن حق الشعب العراقي ، الذى لا صلة له البتـــة بالصراع الراهن الذى فرض علينا للأسف .

ثانيا ، لقد حاول ممثل الصهاينة ، محتلي فلسطين ، بالأمس ان يســـتغل الصراع القائم بغية تحويل انتباه هذه الهيئة الدولية عن القضية الحقيقية . وهكـــذا ، فانه اشار الى غزو العراق لبلدى ، والحرب الكيميائية العراقية ، والهجمات العراقية على السفن غير المسلحة في الخليج الفارسي ، وما الى ذلك .

ووفقا للشريعة الاسلامية ، لا قيمة لها شهادة المجرم ، وهذا فان الدليـــل الذى يقدمه ممثل دولة مجرمة ، هي القاعدة الصهيونية ، لا قيمة له على الاطلاق مـــن الناحية القانونية ومن الناحية الاجرائية ، لانه دليل مقدم من مجرم يمثل كيانا مجرمـــا . فالشهادة مقدمة من كيان مجرم له سجل بشع في صبرا وشاتيلا. وهي شهادة لا قيمة قانونية لها من وجهة نظرنا ؛ ولذا فاننا لا نعلق بأية طريقة على فحوى هذه الشهادة .

ثالثا ، ذكر بعض المتكلمين السابقين ، وكما قالوا ، ان اسرائيل لا تحترم القانون الدولي وانها انتهكت هذا القانون بهجومها على المنشآت الذرية العراقية . وللاســـف الشديد فان هذه البيانات صدرت حتى عن وفود مسلمة ، تمثل بلدانا مسلمة . واود ان اقول للاخوة المسلمين ، ان وجود ما يسمى بدولة اسرائيل في حد ذاته هو اكبر انتهاك صارخ للقانون الدولي . كيف يمكن لاى امرء ان يتوقع من كيان غير شرعي وجد لاغراض غير مشروعة ان يحترم القانون الدولي ؟ الا يذكر الاعضاء ان انشاء مايسمى بدولة اسرائيل في حد ذاته كان ولا يزال اكبر صفعة لمبادئ الشرعية والاخلاق ؟ الا يرون ان الامـــة الفلسطينية بكاملها اصبحت مشتتة بلا مأوى ، وان ديارها احتلت بالكامل ؟ ألا يـــرون

Digitized by UNOG Library

ان فلسطين قد ابتلعت وحولت الى قاعدة للصهيونية الدولية والامبريالية العالمية ؟ اليس من السذاجة ان نتوقع ممن تتجسد فيه عدم الشرعية ان يحترم القانون الدولي ؟ ماهي الاسس التي بموجبها ستحترم القاعدة الصهيونية للقانون الدولي في حين انها كيان قائم على عدم الشرعية على الصعيد الدولي .

واني اطلب الى الاعضاء ان يتذكروا - واعتقد انهم يتذكرون - ان اخطر مايمكن ان يحل بنا في المنطقة ، بل في العالم اجمع ، لا يمكن ان يقع الا متى تسترت النظم المجرمة التي كالنظام الذى يحتل القدس ، وراء القانون ، واخفت طبيعتها الحقيقية وتظاهرت بانها تحترم القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الراهن - حيث يدعى اللصوص نصرة القانون ويزعم المجرمون أنهم يدافعون عن المثل الأخلاقية والانسانية - نجد أن فناء البشرية والحضارة بات أمرا وشيك الحدوث. وأنه ليسعدنا أن نرى عجز المجرمين الصهاينة الذين احتلوا القدس عن مجرد استبدال أقنعتهم والظهور بمظهر الكيان الملتزم بالقانون . ولولا ذلك لكنا نسينا المعركـــة الرئيسية .

فلنكف عن اتهام النظام الاجرامي الذى يحتل القدس بانتهاك القانون الدولـــي . ان ما يفعله هذا النظام لا يتعارض مع المبدا ، حيث ان المبدا ينص على ان الكيانـــات الشرعية تدافع عن القانون وعن الشرعية القانونية بوجه عام لان القانون يشكل اساس وجود هذه الكيانات : فهي قائمة على الشرعية والشرعية القانونية . كما ينص المبدا نفسه على ان الكيان غير المشروع ينتهك بحكم طبيعته ، القانون . ومن ثم فان ما فعلته القاعدة الصهيونية في العراق او في لبنان او في اى مكان اخر لا يتعارض مع المبدا .

ايها الاخوة الاعزاء : تذكروا ان حل مشكلتنا يكمن في انشاء جبهة اسلامية موحدة. اجعلوا من استعادة فلسطين وارجاعها الى ما كانت عليه في الماضي هدفكم الرئيســـي ولا تكتفوا بقرارات الامم المتحدة ولدينا منها الكثير . تذكروا انه يجب علينا تحريـــــر فلسطين ، لا بالقرارات وحدها . تذكروا ان دولة اسرائيل المزعومة - الكيان الصهيوني المسؤول عن كل ما تعانيه من مشاكل في اراضينا وفي منطقتنا - هي اقوى قاعـــــدة للامبريالية تؤازرها الامبريالية الامريكية المتمثلة في الولايات المتحدة .

ان الشرق الاوسط هو ابرز ضحية للامبريالية والقاعدة الصهيونية هي اليد الطولـــي للامبريالية في هذه المنطقة . ويجدر بنا جميعا ان نتذكر ذلك ويجدر ذلك بشكـــل خاص بالممثلين المسلمين : اذ يجب عليهم ان يتذكروا ان كل من المرشحين لرئاســـة الولايات المتحدة كان ينافس الاخر في الانتخابات الاخيرة على دعم اسرائيـــــل لان الصهيونية عامل حاسم في الجهاز الادارى للولايات المتحدة ولا سيما في سياستها الخارجية.

فلنحارب مصالح الامبريالية وبالتالي تحل المشاكل المترتبة على احتلال فلسطـــين تلقائيا .

Digitized by UNOG Library

(السيد رجاء خوراسانـــي، جمهوريـة ايـران الاسلاميـة)

اما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.13 فنحن نؤيده بقـــوة . نحن نؤيد مضمون مشروع القرار هذا ومن ثم فان تنقيحه او تعديله او ادخال اية تغييرات عليه لن يؤثر على موقفنا مادام مشروع القرار يدافع عن ملكية الشعب العراقي ويناهـــض القاعدة الصهيونية التي هي عدونا المشترك وعدو البشرية بأسرهـا .

بيد اننا كنا احرياء بان نشعر بقدر اكبر من الارتياح لو ان مشروع القرار هـذا ادان ايضا اية هجمات عسكرية تقع على اية منشات نووية اخرى في اى مكان يمكن ان يتعـــرض لمثل هذه الهجمات . وبصرف النظر عن هذا التفضيل مازلنا نؤيد تماما مشروع القـــرار دون اية تحفظات .

السيد ولد بييه (موريتانيا) : ان الاعتداء على المفاعل الذرى العراقي ، امر في غاية الخطورة وتجب ادانته من جديد ، وبحزم ، من قبل الجمعية العامة مـــع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بردع الكيان الاسرائيلي المعتدى ، والا فان هذا الكيـــان يمكن ان يعيد الكرة بالاعتداء لا على العراق فحسب ، بل على كل من سولت له نفسه من بلدان المنطقة بناء قوة ذرية لاغراض سلمية .

وفي الوقت الذى تصر فيه اسرائيل على تهديدها للعراق وغيره من بلدان المنطقـة بالهجوم على مفاعلاتها الذرية ذات الاغراض السلمية ، فانها تقوم بانشاء قوة نوويـــة لاهداف حربية وذلك بالتعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . الشئ الذى جعلها ترفض الانضمام لاتفاقية عدم انتشار الاسلحة الذرية . كما رفضت كعادتها احـــترام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة .

ان هذا يثبت نواياها المبيتة على الاعتداء والتوسع . ويؤكد مسؤولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع اعضاء الامم المتحدة الحريصين على الامن والسلم في العالم عـــن ضرورة حرمان اسرائيل من المشاركة في مجال الذرة .

Digitized by UNOG Library

ان العراق من بلدان العالم الثالث ويعمل جاهدا من اجل تطوير امكانياته في جميع المجالات ، بما في ذلك حقه الشرعي في استعمال الطاقة الذرية . فالعلم والتكنولوجيا المتطورة حق لجميع الدول .

ان موريتانيا تجدد ادانتها لاسرائيل على اعتدائها الرخيص على العراق واختراقها لاجواء دول عربية اخرى .

Digitized by UNOG Library

واننا نطالب بعدم التساهل مع الغطرسة الاسرائيلية لقمعها مبادرة اقامة تكنولوجيا متطورة في الشرق الأوسط .

فبأى حق تسمح اسرائيل لنفسها باقامة مفاعل حربي بينما تدمر مفاعل سلمي آخر ؟

اذا لم يتوقف التطور الذرى في فلسطين المحتلة والجنوب الافريقي فالشرق الأوسط وافريقيا في خطر كبير بل العالم اجمع في خطر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت الجمعية العامة الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند .

لقد أحطت علما بان المشاورات بشأن مشروع القرار A/39/L.13 مازالت مستمرة ، ومن ثم اقترح تأجيل اتخاذ مقرر حول مشروع القرار هذا الى وقت مناسب في هذه الدورة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

Digitized by UNOG Library